ورقتي البحثية بعنوان

زواج الفصل في العرف العشائري ومخالفته للشريعة الاسلامية

أ.م.د الاء شوقي عبد الباقي

جامعة بغداد/كلية التربية للبنات/قسم علوم القران

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

أما بعد:

يعتبر الموروث الاجتماعي من التقاليد والأعراف التي تمارس في ظل العلاقات الاجتماعية والتي تتحكم في بنية المجتمع وقراراته وتتميز بالثبات والقبول عند اغلب أبناء المجتمع وليس من السهولة بمكان محاولة تغييرها أو تبديلها، وهي ما يطلق عليها بالمجتمعات المحافظة التي لا تتأثر بالحداثة والتغيرات الجارية في دول أخرى.والمجتمع العراقي هو واحدا من تلك المجتمعات المتمسكة بشدة بالتقاليد والأعراف العشائرية. وان هذه الاعراف السلبية تنتج من قلة الوعي وتدني الثقافة وغياب سلطة القانون بدرجة معينة. وان الاستمرار بهذه الاعراف من دون ردع ومعالجة، فإنها ستتجذر في المجتمع ويصعب معالجتها، كما انها خطيرة على التعايش السلمي بين الناس."

وتنتشر في المجتمع العراقي، لا سيما القبلي، العديد من الأعراف الاجتماعية التي يعتبرها الكثيرون مخالفة للشريعة الاسلامية والقوانين والأعراف الإنسانية والدولية، كالولائم في مجالس العزاء وارهاق اسرة الميت بتكاليف الولائم ووجبات الثواب ، في حين يحبذ قيام الاصدقاء والأقرباء او عامة الاهالي بإقامة تلك الولائم من قبلهم وليس من قبل صاحب العزاء الذي يفترض اعانته كما يشير له الاستحباب الديني، لافتاً الى ان ما نراه حاليا هو عكس ذلك. وكذلك اطلاق العيارات النارية في تشييع الجنائز وفي ما يعرف (بالعراضات) العشائرية التي يلقي فيها اهازيج تستذكر معظمها محاسن المتوفى.

وكذلك فيما يخص موضوعات الزواج؛ منها ما يعرف بـ"زواج الفصلية" أو "زواج الدية" إلى جانب "النهوة العشائرية"، وايضاً ما يسمى ب"الدكة العشائرية".

فـ"زواج الفصلية" أو "زواج الدية" هو عرف عشائري يقضي بتزويج امرأة من قبيلة إلى رجل في قبيلة أخرى بهدف حقن الدماء بين القبيلتين والتراضي وسد الطريق أمام المشاحنات

والخلافات مستقبلاً، حيث إن هذا العرف ما زال منتشراً في بعض مناطق العراق على اختلاف عاداته العشائرية من الشمال حتى الوسط والجنوب.

وفي جو يسوده الحزن والصمت تغيب مراسم الفرح غالباً في هذا النوع من الزواج، على عكس المظاهر التي تعم الزواج الرسمي والعلني ، حتى وإن كان زواجاً تقليدياً؛ على اعتبار أنه زواج من "امرأة فصلية"، بموجب التقليد الذي تمليه العادات القبلية والعشائرية القديمة لحقن دماء العشائر المتخاصمة.

والمرأة "الفصلية" تكون ضحية زواج الدم، الذي ينص على تزويج إحدى بنات العشيرة المعتدية إلى الشخص المعتدى عليه أو أحد أقاربه، تحت عنوان "الثأر "في أغلب الأحيان.

وهذه المرأة تعيش من خلال هذا الزواج في الغالب تحت ضغوط نفسية شديدة لا يمكن تحمّلها؛ منها ممارسة حياتها اليومية مثل الخادمة، ولا يمكنها أن تعترض على أي شيء، بل تنفذ الأوامر وتلبي طلبات العائلة، وكثيراً من الأحيان تنتهي حياة المرأة بالقتل بحجة الانتحار أو مزاعم عديدة منها الحوادث المؤسفة.

وقد ظلّت القبائل العراقية تحتكم إلى هذا العرف سنين طويلة، وأصبح راسخاً في عديد من الأرياف، خاصة في جنوب العراق. إلا أن الدولة سنّت قوانين وتشريعات صارمة لتجريمه، في خمسينيات القرن الماضي، وأصبحت الرقابة مشدَّدة على عرف الفصلية، الذي بدأت تقلّ نسب تطبيقه بين العشائر.

ولكن بعد عام ٢٠٠٣، ونتيجة ضعف تطبيق القانون عادت الناس من جديد للاحتكام إلى العشائر في فضّ نزاعاتهم، وعاد العمل من جديد بعرف زواج الفصلية الذي شاع على فترات مختلفة بين القبائل العراقية.

من اجل ذلك؛ ندعو إلى تقويم هذه السنن والأعراف العشائرية المخالفة للشرع الاسلامي، ولابد من الجهد المشترك بين جميع الأطراف للتخلص من العادات والتقاليد والأعراف والظواهر السلبية استناداً إلى الشريعة الاسلامية، وذلك من خلال إقامة حملات تثقيفية في ذلك.

وهي دعوة صادقة إلى سادات المجتمع ورؤساء العشائر والقبائل الذين وضعوا مخافة الله نصب أعينهم، وتفانوا في خدمة عشائرهم ومجتمعهم بما يرضي الله عز وجل أن يراجعوا وبجدية عالية بعض السواني والممارسات العشائرية التي لا ترضي الله جل جلاله، والتي تسبب الأذى والظلم

للآخرين، وبخلاف ذلك سيطول وقوفهم أمام الله تعالى: {وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ}، (سورة الصافات: ٢٤-٢٥).

لذلك يجب على العشائر وشيوخها الكرام أن يكونوا حماة للدين والقيم الأصيلة التي أرادها الشرع الاسلامي، {وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، (سورة المائدة: ٤٤)، وأن ينبذوا بعض السنن التي فيها غضب الله وظلم العباد، والتي وضعت من قبل الناس في حقب زمنية غابرة ومظلمة، وأن يكون الحكم لله وحده.